مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السابع/ العدد الأول
جوان 2020

OEB Univ. Publish. Co.

# واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

## *The reality of small and medium enterprises in Algeria*

**د. مولاي أمينة**

scmamina@yahoo.fr

**مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية**

**المركز الجامعي نور البشير – البيض-**

تاريخ الاستلام: 2020/04/02 تاريخ قبول النشر: 2020/05/29 تاريخ النشر: 2020/06/30

**الملخص:**

تعتبر سنة 2001 بمثابة الانطلاقة الحقيقية تجسد فيها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 2018 شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة ثبتت دورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنمية الإجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف الجهود الرامية إلى تطويره، بالإضافة إلى الوقوف على مساهمة هذا القطاع في معالجة الاختلالات الاقتصادية ثم أهم المعوقات التي تعيق تطور هذا القطاع بالاعتماد على عدد من الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010 إلى غاية 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال بعيد عن لعب الدور المنوط به رغم كل الجهود المبذولة لتطويره.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، تشغيل، فقر.

**تصنيف JEL** : **I20**، **C30**.

**المؤلف المرسل:** مولاي أمينة، **الإيميل:** scmamina@yahoo.fr

***Abstract:***

Year 2001 was the departure point from which the attention to SMEs (Small and Medium sized Enterprises) started by the adaption of a new guiding law aiming to promote and upgrade small and medium sized enterprises. Since then, and until 2018, these enterprises have experienced significant growth proving their effective role in the revitalization of national economy and the contribution in social development.

The study is intended to track the progress of small and medium enterprises sector in Algeria and the different efforts aiming to its development, as well to highlight this sector's contributions in addressing economic imbalances, then, to identify the 2010 to 2018. This study found that the sector of small and medium sized enterprises is still far from satisfying its mandated role despite all efforts put toward its development.

**Keywords**: SMEs, economic development, employment, poverty.
**Jel Classification**: **I20** ،**C30**.

## I. المقدمة:

تعتبر نهاية ثمانينات القرن الماضي نقطة تحول الاقتصاد الجزائري، إذ عرف هذا الأخير تغيرات جذرية وهذا راجع إلى تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق أي التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، إلا أن هذه السياسة تسببت في ظهور العديد من المشاكل التي أثرت سلبا على الطبقة المتوسطة والفقيرة، فالاتجاه نحو خوصصة المؤسسات العمومية أدى الى إفلاس العديد من الشركات، هذا ما خلق العديد من المشاكل من بينها تسريح العمال، انتشار الفقر، وارتفاع بذلك معدلات البطالة.

هذا الأمر أدى بالدولة إلى البحث عن الآليات أو السبل الكفيلة إلى تحقيق التوازن، بين الحفاظ على الاقتصاد الوطني من جهة، والقضاء على تلك المشاكل من جهة أخرى.

ومن أهم القطاعات الاقتصادية التي استحوذت على اهتمام الدولة الجزائرية هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لدوره المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وتكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

في هذا السياق يرى كثير من الاقتصاديين والباحثين أن تطوير المشروعات المصغرة وتشجيع إنشائها، يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

**1- الإشكالية الرئيسية:** انطلاقا مما سبق فإن إشكالية موضوعنا تتمثل في:

- **ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

ومن التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما هي معوقاتها؟
- ما مدى مساهمتها في مختلف المتغيرات الاقتصادية؟

**2- الفرضيات:** في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضية التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في معالجة المشاكل الاقتصادية في الجزائر.

وتندرج ضمنها مجموعة من الفرضيات الفرعية المتمثلة في:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة في الجزائر.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- لتحقيق الساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري يحضى هذا القطاع بالدعم الحكومي المطلوب.

**3- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على واحد من أهم المواضيع الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، ومن بين الأوليات التي تسعى الجزائر إلى دعمها وتطويرها لتنويع الاقتصاد، كما أنها تأخذ أهميتها على المستوى الفردي نظرا لاعتبارها سبيلا للتخلص من البطالة وطول مدة الانتظار من أجل الحصول على منصب شغل.

**4- أهداف الدراسة:**

- التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

- التعريف بمختلف الأجهزة التي تم إنشاؤها لتقديم الدعم والمرافقة وكذا التمويل لهذا القطاع.
- عرض لأهم المشاكل التي تحول دون تطور هذا القطاع في الجزائر.

## II. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة مجموعة من التّعاريف المختلفة ومنها:

**1-1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً فيصنف المشروعات التي يعمل لديها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها ما بين 10 إلى 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 – 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة (آيت عيسى عيسى، 2010، ص 282-283).

**2-1- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة( الأونكتاد):** يعرّف المشاريع الصغيرة بأنّها تلك الّتي يعمل بها من 20-100 فرد، والمتوسطة تلك الّتي يعمل بها من 101 إلى 500 فرد .

**2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

**2-1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه:** يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى (قنيدرة سمية،2010 ، ص62-63):

أ- **المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوارثة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.

**ب- المؤسسات التقليدية:** تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه الصفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنّها تتّخذ ورشة صغيرة للقيام بالأعمال الخاصة بها (زويتة محمد الصالح، 2007/2006، ص 12).

**ج- المؤسسات المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة (لخلف عثمان،2004، ص33).

**2-2- تصنيف المؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة على أساس الشّكل القانوني:**

يوجد تصنيف آخر للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة على أساس الشّكل القانوني الذّي تعمل به المؤسّسات وهو كالآتي (شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، 2000، ص32):

أ- **التّعاونيات:** تعدّ الجمعيات التّعاونية من المشاريع الإختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسّلع الضّرورية بأقل تكلفة ممكنة.

ب- **المؤسّسات العامة:** هي المؤسّسات التّابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية وتستفيد من مجموعة من التّسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

ج- **المؤسّسات الخاصة:** هي مؤسّسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسّسات الفردية ومؤسسات الشّراكة.

**2-3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها:**

يمكن توضيح المجالات الّتي تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي(ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، ص 23-24-25).

أ- **مشاريع التنمية الصناعية:** يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.

ب- **نشاط التعدين:** هي تلك المشاريع الّتي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل موارد تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات باهظة التكاليف.

ج- **مشاريع التنمية الزراعية:** وتمس النشاطات التالية: مشاريع الثروة الزراعية، مشاريع الثروة الحيوانية، والثروة السمكية.

د- **نشاط المقاولات:** يقصد بالمقاولات اعتياد المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مثل مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني ومقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء ومقاولات المشاريع الميكانيكية كمحطات تحلية المياه.

**هـ- مؤسسات التنمية الخدمية والإنتاجية:** تضم كلا من مؤسسة التنمية الخدمية والتي تشمل المؤسسات الّتي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية،....إلخ بالإضافة إلى المؤسسات التجارية وتشمل المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، المتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع كالأثاث، و متاجر السوبر ماركت.

**3- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**3-1- التمويل من المصادر الداخلية:** تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

**أ- رأس المال المستثمر (الأموال الشخصية):** هي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه، سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة إلى التوسع في المشروع أو لزيادة رأس مال العامل ( قارة ابتسام، 2012، ص 22).

**ب- التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة من أجل تلبية الاحتياجات وكذا جاهزية المشروع عند الطلب فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية خلال سنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين والاهتلاكات والمؤونات الّتي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

**3-2- التمويل من المصادر الخارجية:** عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي:

**أ- الائتمان التجاري:** تعتبر القروض التجارية مصدرا مهما لتمويل المشاريع الصغيرة، حيث يتم الحصول على القرض من الموردين عن طريق تأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشتراة منهم، أي الشراء على الحساب و لفترة زمنية متفق عليها بين البائع والمشتري ( ماجدة العطية، 2009، ص-ص 70 -71).

**ب- الائتمان المصرفي:** تعتبر البنوك مصدر رئيسي للأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة، فهي تقوم بمنح القروض الصغيرة أو كبيرة الحجم وتلجأ لها تلك المشروعات كمصدر خارجي للتمويل من أجل مواجهة احتياجاتها الآنية والمستقبلية؛ أو احتياجاتها التشغيلية.

**3-3- التمويل من المصادر الخارجية غير رسمية:** يشمل هذا النوع من التمويل مجموعة من الأشكال المتمثلة فيما يلي:

**أ- التمويل عن طريق مؤسسات متخصصة في الدعم والجمعيات المهنية:** هو التمويل عن طريق مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية

الّتي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ب- عقود تحويل الملكية:** الّذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية الّتي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية، والهدف من هذه العملية توفير السيولة النقدية كل مستمر.

**4- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

**أ- سهولة التأسيس:** تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي محدودية القروض اللّازمة والمخاطر المنطوية عليها، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض المصروفات الإدارية نظرا لبساطة سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي.

**ب- الإدارة و التسيير:** يقوم بالإدارة شخص واحد عادة أو عدد قليل من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة سهولة اتخاذ القرار، و قوة العلاقة بين أصحاب المشروع والعاملين وارتفاع مستوى الاتصال في الاتجاهين بسبب قصر الهيكل التنظيمي لقلة المستويات الإدارية (Paul-Arthur Fortin, 1992, P 72).

**ج- قلّة التّكاليف اللّازمة لتدريب العاملين:** تتميز المؤسّسة المتوسّطة والصغيرة والمصغرة بقلّة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتّقنيات العالية والمتطورة التي تطلب تدريب العاملين.

**د- أنماط الملكية:** غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها (توفيق عبد الرحيم يوسف، 2002 ، ص29).

**هـ- التجديد والإبداع:** تعتبر المؤسّسات المتوسّطة والصّغيرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسّسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسّسات على ابتكار الأفكار الجديدة والتي تعود عليهم بالأرباح.

**ي- سهولة الدخول للسوق و الخروج منه:** إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق نظرا لسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان (كتوش عاشور، طرشي محمد، يومي 17-18 أفريل 2006).

**5- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

**5-1- الأهمية الاقتصادية:** تتجلى مظاهر الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية (تومي ميلود، 2006، ص-ص 996-997):

- تعمل على امتصاص اليد العاملة العاطلة و رفع مستوى المعيشة بالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي منه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية.
- قريبة من المستهلك و تلبي رغباته بما تمتاز به من صغر حجمها قدرتها على المرونة و التكيف مع مختلف النشاطات والأوضاع.
- قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية غير عادية لمؤسسات اقتصادية كبيرة أو عملاقة للاقتصاد المجتمع ككل، خاصة إذا تركز نشاطها في المجالات التكنولوجية الّتي تعتمد البحث والتطوير.
- تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع التخصصات صناعية وزراعية وخدماتية.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج المحلي وفي مجال الابتكارات إذ تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية، إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في التجديد والابتكار.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات إذ أثبتت هذه المؤسسات قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانات المحلية المتاحة، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية، خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية (وصاف سعيدي، يومي08-09 أفريل 2002).

**5-2- الأهمية الاجتماعية:** إلى جانب الدور الاقتصادي تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارًا على المستوى الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع من خلال عملها على اكتساب احتياجاتهم وطلباتهم وتلبيتها في الوقت المناسب كمًّا و نوعًا، مما يخلق درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة وغيرها.
- المساهمة في التوزيع العادل للدّخول، وهذا راجع لتعدادها الكبير وكثافة العمالة بها.
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية بتوفيرها مناصب شغل لصاحب المؤسسة ولغيره.
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية عن طريق الشعور بالانفراد والحرية في اتّخاذ القرارات دون سلطة وصية (رابح خوني، رقية حساني، 2008 ، ص-ص 52-55).

## III. المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر

في إطار التّوجه نحو تطوير قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من أجل دفع عجلة التنمية في الجزائر، وبالنّظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد شهد تطورا ملحوظا عبر السّنوات، مما أدّى ذلك إلى زيادة معتبرة في حجم هذا النّوع من المؤسّسات.

**1- نشأة قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر:** لقد مرّ قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر بثلاث مراحل:

**أ- الفترة ما بين 1962-1980:** تعود نشأة معظم المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل الاستقلال إلى المخططات التي وضعتها السّلطات الفرنسية آنذاك، والتي كانت تهدف إلى تطوير الصّناعات المحليّة بغرض تحقيق اِمتيازات للاقتصاد الفرنسي وجعل تلك الصّناعات تلعب دورا مساعدا لنشاط الشّركات الفرنسية الكبرى، وبعد الاستقلال مباشرة حدث هناك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسبب المسيّرين الأجانب، ولهذا قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بإصدار القانون رقم 227-63 الصّادر في 26 جويلية 1963، والذّي يعتبر كأوّل قانون عالج موضوع الاستثمار حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي وللقطاع العام حيث كانت المشاريع التّابعة للمستثمرين الأجانب تمثل 64 % من إجمالي الاستثمارات، بينما اِستحوذ القطاع العمومي على 36 % ولم يسجّل في الفترة 1962-1965 إلاّ إنشاء مشروعين استثماريين في شكل مؤسّسات صغيرة خاصّة، إحداهما في صناعة الأحذية

والأخرى في الصّناعة الكيميائية البسيطة والسّبب في ذلك يرجع إلى الرؤية السّياسية للدّولة الجزائرية آنذاك والتي كانت تتجه نحو اعتماد المنّهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد (طالبي خالد، 2010-2011، ص142).

وقد جاء قانون الاستثمار لعام 1966 في نفس السّياق ليؤكد على احتكار القطاعات الاستراتيجية والحيوية للاقتصاد من طرف الدّولة، ومنح الرّخص والاعتمادات للمشاريع الخاصة كان بالضّرورة يمر عبر اللّجنة الوطنية للاستثمارات (CNI) على أساس معايير اختيارية معقّدة ومجحفة بحق القطاع الخاصّ وأدّى ذلك إلى تراجع نسبة الاستثمارات الخاصّة بنسبة كبيرة في فترة الستينات والسّبعينات. لقد كانت تلك القوانين الخاصّة بالاستثمار في تلك الفترة تشكّل عائقا أساسيا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط أساسا بالاستثمار الخاص.

**ب- الفترة ما بين 1980-1988:** شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

- **قانون الاستثمار الخاص:** ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص في تمكين الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات وهي (بوهمزة محمد، بن يعقوب الطاهر، 25-26 ماي 2003، ص238):
  - فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية؛
  - تحديد مساهمة البنوك ب 30 % من قيمة الاستثمارات المعتمدة، تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم؛
  - منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.
- **قانون استقلالية المؤسسات:** خلال هذه الفترة تم القيام بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد بإعطاء استقلالية للمؤسسات و تمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق ولتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية والّذي انعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، جوان 2002 ، ص90).

**ج- الفترة من 1988-2000:** بعد الصّدمة البترولية المعاكسة في سنة 1986 وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وفشل الإصلاحات المطبقة، اتّجهت الحكومة الجزائرية نحو الدّخول في اقتصاد السّوق من خلال تطبيق برامج التّثبيت والتعديل الهيكلي الرامية إلى تحرير السوق بإعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص خاصة في قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد كان صدور قانون الاستثمار رقم 88-25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 بمثابة دفعة قوية لتطور المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة ونموّها.

وابتداء من سنة 1990 طبقت مجموعة من الإصلاحات، وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي هيئت الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، وتم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصادي، فقد كرس قانون النقد والقرض سنة 1990 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، إذ أن المؤسسات العمومية منها أو الخاصة ستعامل بنفس المعاملة، لهذا أنشئت سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 20 جويلية 1994، ص14).

كما تم في هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وقد نصّ هذا القانون على إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI بهدف دعم التدابير التحفيزية والتّشجيعية الصادرة في القانون 93-12، كما أن وضع الإطار القانوني للخوصصة وفقا للأمر رقم 95- 22 الصادر في 26 أوت 1995 قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة وخصوصا التي تكون في شكل مؤسّسات صغيرة أو متوسطة وقد تزامنت الإصلاحات المطبقة في الجزائر آنذاك مع بداية تطبيق برامج التثبيت والتّعديل الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النّقد الدولي والبنك العالمي، والذّي يهدف إلى تحرير الاقتصاد عموما، إلا أن هذه البرامج أدت إلى نتائج اجتماعية سلبية كتسريح العمال وزيادة البطالة، ولهذا تم اعتماد برامج خاصة لمواجهة هذا الوضع من بينها برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى والذّي دخل حيّز التّنفيذ عام 1997 وهو موجّه للشّباب والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمّال، كما تم إنشاء صندوق

ضمان استثمارات المقاولات الصغرى بتمويل عمومي بغرض المساهمة في خلق مؤسّسات صغيرة والقضاء على البطالة ( طالبي خالد، 2010-2011، ص 143-144)

**د- الفترة من 2000 الى يومنا** :على الرّغم من المجهودات المبذولة خلال الفترات السّابقة خاصة تلك المتعلّقة بتحسين الإطار التّنظيمي وإجراءات الدّعم المختلفة، إلاّ إن المؤشّرات الاقتصادية كانت لا تزال تشير إلى تبعية الجزائر لقطاع المحروقات بشكل شبه كلّي، ولهذا فقد قرّرت الدّولة عملية إدماج وترقية المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة حتى تقوم بالدّور المنوط بها، من خلال نقطتين أساسيتين:

- تحسين مناخ الاستثمار والتّأكيد على أهمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة ويستكشف ذلك من خلال النقاط التّالية : (سكينة بوخامة ورابح حمدي باشا، 2006، ص69-70)

- أصدرت السلطات العمومية سنة 2001، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ( الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص5)
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.
- الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة للتشغيل.

- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث شكل صدور هذا القانون الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف هذا القانون 01-18 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة تنتج سلع أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، تستوفي معيار الاستقلالية.

والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حسب المواد 5-6-7من القانون السابق:

**الجدول(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**

| | العمالة الموظفة | رقم الأعمال السنوي (مليون دينار) | الحصيلة السنوية (مليون دينار) |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة صغرى** | من 1 إلى 9 | 20 | 10 |
| **مؤسسة صغيرة** | من 10 إلى49 | 200 | 100 |
| **مؤسسة متوسطة** | من 50 إلى250 | من 200 إلى2000 | من 100 إلى500 |

**المصدر**: (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، الصادرة بتاريخ15-12-2001، ص-ص 5-6).

**2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

مع بداية سنة 2001 ومع صدور القانون التّوجيهي للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضع الإطار القانون لتنظيم وترقية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر والعمل على تشجيع إنشاءها وتطويرها، كانت البداية الحقيقية لهذا القطاع لما كان له من دور رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة وقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 تطورا ملحوظا وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

**الجدول (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010 إلى 2018**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 619072 | 659309 | 711832 | 777816 | 852053 | 934569 | 1022 621 | 1074503 | 1093170 |

**المصدر**: (الموقع الإلكتروني: http://www.mdipi.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique تم الإطلاع عليه بتاريخ:28 /2019/02).

كما يبين الجدول التالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010 إلى 2018، من خلال الجدول يتضح أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تزايد مستمر سنة بعد سنة حيث أنه خلال هذه الفترة تم إنشاء 474098 أي ارتفاع بنسبة 76.58%مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة وهذا راجع للاهتمام المتزايد بهذا القطاع.

**الجدول (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من2010 إلى 2018**

| السنوات | الم ص م الخاصة | الم ص م العامة | الصناعة التقليدية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 482 892 | 557 | 135 623 | 619 072 |
| 2011 | 511 856 | 572 | 146 881 | 659 309 |
| 2012 | 550 511 | 557 | 160 764 | 711 832 |
| 2013 | 601 583 | 575 | 175 676 | 777 816 |
| 2014 | 656 949 | 542 | 194 562 | 852 053 |
| 2015 | 716 895 | 532 | 217 142 | 934 569 |
| 2016 | 786 989 | 390 | 235 242 | 1 022 621 |
| 2017 | 831 914 | 267 | 242 322 | 1 074 503 |
| 2018 | 851 414 | 262 | 241 494 | 1 093 170 |

**المصدر:** (الموقع الإلكتروني: http://www.mdipi.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique تم الاطلاع عليه بتاريخ:28 /2019/02).

من خلال الجدول يتضح لنا أن 99.97 ٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مؤسسات خاصة، حيث أنها شهدت تطورا ملحوظا قدر بـ 393 474 مؤسسة جديدة أي بنسبة 76.70 ٪.

في حين شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا كبيرا نظرا للسياسة المتبعة، حيث شهدت انخفاض في تعدادها قدر بـ 295 مؤسسة أي بنسبة 52.96 ٪ خلال الفترة من 2010 الى السداسي الأول من سنة 2018.

**3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي و ذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير الّذي تلعبه في بناء اقتصاد الدولة.

**3-1- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، كما أن تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة منذ سنة 1997 أثر بشكل مباشر على انخفاض البطالة.

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير مؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.

والجدول التالي يوضح مساهمتها في التشغيل:

**الجدول (04): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى30 /2018/06.**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الم ص م الخاصة | 1577 030 | 1676 111 | 1800 742 | 1953 636 | 2110 665 | 2327 293 | 2452 216 | 2578 279 | 2668 173 |
| التطور ٪ | / | 6,28 | 7,44 | 8,49 | 8,04 | 10,26 | 5,37 | 5,14 | 3,49 |
| الم ص م العامة | 48 656 | 48 086 | 47 375 | 48 256 | 46 567 | 43 727 | 35 698 | 23 679 | 22 073 |
| التطور ٪ | / | -1,17 | -1,48 | 1,86 | -3,50 | -6,10 | -18,36 | -33,67 | -6,78 |
| المجموع | 1625 686 | 1724 197 | 1848 117 | 2001 892 | 2157 232 | 2371 020 | 2487 914 | 2601 958 | 2690 246 |
| التطور ٪ | / | 6,06 | 7,19 | 8,32 | 7,76 | 9,91 | 4,93 | 4,58 | 3,39 |

**المصدر:** (الموقع الإلكتروني: http://www.mdipi.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique تم الاطلاع عليه بتاريخ:02 /2019/03).

نلاحظ من خلال الجدول الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل حيث ارتفع عدد مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1 625686 إلى2 690 246 منصب مع نهاية السداسي الأول لسنة 2018 أي ما يعادل 1 064 560منصب جديد.

كما نلاحظ أن نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010 الى 2018 عرفت ارتفاعا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاضا سنة بعد سنة خلال نفس الفترة.

**3-2- تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعد التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول و توفير النقد الأجنبي، وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها الكبيرة على المساهمة بفعالية في تنمية وزيادة حجم الصادرات، وتسيطر المحروقات

على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل الاقتصاد الجزائري 95%، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتوجاتها (ضو ناصر، علي العبسي، يومي 05-2013/05/06، ص 13).

**الجدول (05): الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010-2018)**

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 السداسي الأول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات خارج المحروقات | 1619 | 2149 | 2187 | 2165 | 2810 | 2063 | 1781 | 1899 | 1312 |
| نسبة التغير ٪ | 52 | 32.74 | 1.77 | 1.01- | 29.79 | 26.58- | 13.67- | 6.63 | 30.91- |
| المساهمة في الصادرات الكلية ٪ | 2.86 | 2.93 | 2.96 | 3.28 | 4.46 | 5.46 | 6.16 | 5.46 | 6.62 |
| الواردات الاجمالية | 40212 | 46453 | 46801 | 54852 | 58330 | 51501 | 46727 | 45957 | 22754 |

**المصدر:** (الموقع الإلكتروني: http://www.mdipi.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique تم الاطلاع عليه بتاريخ:28 /2019/02).

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات الاجمالية خلال الفترة من سنة 2010 حتى السداسي الأول 2018 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها الصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية في آخر الاحصائيات نسبة 6.62 ٪ مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات.

وبالرغم من مختلف الجهود المبذولة من أجل ترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف. وبهذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ضئيلة جدا رغم الانجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات حيث قدرت نسبتها خلال السداسي الأول لسنة 2018 بـ 93.38 ٪ وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة.

**3-4- القيمة المضافة:**

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة وفي معظم فروع النشاط، والمتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة.

**الجدول (06) : تطور القيمة للم ص م خارج قطاع المحروقات 2012- 2016**

الوحدة : مليار دينار جزائري

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة العام في القيمة المضافة | 793.38 | 893.24 | 1187.93 | 1313.36 | 1414.65 |
| نسبة الخاص القيمة في المضافة | 5813.0 | 6741.1 | 7338.65 | 7924.51 | 8529.27 |
| المجموع | 6606.4 | 7634.4 | 8526.58 | 9237.87 | 9943.92 |

**المصدر**: (الموقع الإلكتروني: http://www.mdipi.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique تم الاطلاع عليه بتاريخ:02 /2019/03).

نلاحظ من خلال الشكل أن تساهم المؤسسات الصغيرة الخاصة تساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة حيث ارتفعت من 5813.02 مليار دج في سنة 2012 إلى 8529.27 مليار دج في سنة 2016 أي زيادة بقيمة 2716.25 مليار دج. في حين تبقى مساهمة القطاع العام خارج المحروقات في القيمة المضافة ضئيلة لم تتعدى 1414.65 مليار دج خلال سنة 2016.

**4- الهيئات الحكومية المنظمة للمؤسسات والصّناعات الصغيرة و المتوسّطة:**

هناك مجموعات مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة والتي تقوم بمجهودات كبيرة من أجل النّهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها ما يلي:

**4-1- وزارة المؤسّسات والصناعات الصغيرة والمتوسّطة:** لقد ألزمت الاستراتيجية التّنموية للجزائر المرتكزة على قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في إنشاء جهاز يهتم بحل

المشاكل والعقبات التي تواجه هذا النّوع من المؤسّسات، كما أوكلت له مهمّة تأهيلها وتطويرها، وقد تم ذلك بإنشاء وزارة منتدبة مكلّفة بالمؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة سنة 1991 والتي تحولت سنة 1994 إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 94-211 الصادر بتاريخ 15 جويلية 1994 (سامي هباش، 2009-2010، ص 74-48)، والتي جعلت من ترقية هذا القطاع هدفا لها، وقد حدد هذا المرسوم دور هذه الوزارة بتنمية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة وترقيتها، توسيع وتطوير الإستثمارات في مجال إنشاء المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، تحسين القدرة التّنافسية لتمويل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وضع سياسات واستراتيجيات هدفها تطوير قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. وبموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، يومي06/05 ماي 2013، ص06).

4-2- **الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة:** تنقسم الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خمس وكالات على النحو التالي:

أ- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب:** عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب حيث توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولّى الوزير المكلّف بالتّشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وتتسم بالشّخصية والاستقلال المالي، فالوكالة جهاز لقرارات وزارية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد للحدّ من البطالة، ودمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشّباب بحيث تساعد في دفع وتنمية الاستثمار وإيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسّسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التّمويل (سمية قنيدرة، 2010، ص-ص 47-48)

ب- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والصناعة التقليدية (المادة 01 ،02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص 13)، يندرج هذا الصندوق ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض الضرورية لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة في المجالات الآتية :إنشاء المؤسسات، تجديد تجهيزات الإنتاج ، توسيع المؤسسات الموجودة، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

**ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أعطيت إشارة انطلاق منظومة القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13، المتعلق بجهاز القرض المصغر والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخان في 22 جانفي 2004.

يوجه القرض المصغر للفئات بدون دخل كالنساء الماكثات بالبيت، أو تلك التي لها مداخيل غير مستقرة أو غير منتظمة، بإحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات، إذ يسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما، و يحدد مبلغ هذا القرض بـ 50000 دج كحد أدنى، و لا يمكنه أن يفوق 400000 دج ( المادة 02، 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 03) تهدف إلى الدعم، النصائح، المساعدة التقنية للمستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة، تمنح قرض بدون فائدة، عندما تفوق كلفة المشروع 100000 دج يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي، قرض بدون فائدة لشراء مواد أولية، والتي لا تتجاوز كلفتها 30000 دج، تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها.

**د- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، فقد وضع المشرع الجزائري جهازا للتأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، والمرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994

المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 01 جوان 1994، ص 03)، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة صلاحيات، منها (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994، ص 05):

- ضبط باستمرار بطالة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة، ورقابة تسريح العمال.
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخط الذي يغطيه.
- يساعد ويدعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة إدماج المستفيدين منهم من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشطة.
- يؤسس صندوقا للاحتياط، حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.
- يساهم الصندوق في إطار مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في استحداث مناصب عمل لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

**هـ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** محل وكالة ترقية الاستثمار **(APSI)** بمجموعة من الإضافات أنشئت بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05)، والذي يهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة، وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومحاولة من الدولة لتجاوز هذه الصعوبات، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة.

**و- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME:** أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 والذي يقوم بضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة لتمويل الاستثمارات المنتجة

للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، وتبلغ قيمة القروض القابلة للضمان 50 مليون دج كحد أقصى.

**5- مشاكل و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لا شك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تواجه صعوبات ومعوقات تحد أحيانا من نموها وتطورها والّتي تتمثل فيما يلي:

**5-1- مشكل العقار الصناعي:** غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملاءمته (محمد يعقوبي، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 22). حيث يعاني المستثمرين النّاشئين من صعوبة الحصول على العقار اللازم لتنفيذ المشاريع ومباشرتها بسبب: انعدام تنظيم آليات الحصول على العقار، غموض الوضعية القانونية المتعلقة بأصل ملكية العقار، سيطرة السلوكات الإدارية المنحرفة على الهياكل والتّنظيمات المكلفة بمنح العقار( مليكة مدفوني،2004، ص72).

**5-2- المشاكل والصّعوبات التّمويلية:** يعدّ الجانب التّمويلي أهم مشكل تعاني منه المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في مرحلة إنشاءها وحتّى أثناء نشاطها بسبب العلاقة المتباعدة بين البنوك والمؤسسات، وهذا ما يقلل منح القروض خاصّة الاستثمارية منها إلى جانب:

- ضعف أداء المؤسّسات وعجزها الذي لا يشجع البنوك على التّعامل معها.
- صعوبة الحصول على القروض في ظلّ غياب أو قلّة الضمانات المطلوبة والتّي لا يمكن للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة توفيرها في أغلب الأحيان.
- ارتفاع معدّلات التّسديد مقارنة بنشاط المؤسّسة النّاشئة.
- مركزية قرار منح القروض (طريقة تنظيم البنوك) مما يبطء إجراءات دراسة الملفّات.
- ضعف التّسيير والتّنظيم وانعدام الشّفافية على مستوى المصارف.
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- تجنّب البنوك التجارية توفير التمويل اللاّزم لهذه المشروعات نظرًا لحرصهم على نقود المودعين.

**5-3- مشاكل ذات طابع إداري وتسييري:** إنّ هذا النّوع من المشاكل ينحدر إلى ما يسمى المؤسسة داخليا وما يفرزه ويفرضه محيطه الإداري عليها وتتمثل في (عبد الرحمان بن عنتر، 2003، ص-ص161-162):

- الافتقار لروح التّعاون والمسؤولية على مستوى المؤسسة بين الرّؤساء والمرؤوسين مما يصعب عليها كثيرا في تسيير نفسها.
- اعتماد الأساليب التّقليدية في التّسيير بهياكل تنظيمية ذات طابع تقاولي في أغلب الأحيان.
- قلّة خبرة مكاتب الدّراسات الاستشارية التي لا تعتمد على دراسة السّوق إلا قليلا وبمستويات أداء غير مشجعة.
- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي إذ بدون الخطة الاستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق و المحافظة عليها.

**5-4- المشاكل والصّعوبات التسويقية:** تعتبر الصّعوبات التّسويقية من أهم الصّعوبات التي تواجه المؤسّسات الصّناعية الصغيرة والمتوسطة وتختلف هذه الصّعوبات باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النّشاط الذي تمارسه، وتتمثّل أهم الصّعوبات التي تواجهها ( نبيل جواد، 2006، ص104):

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسّسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التّسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السّوق المحلّي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النّقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وعدم دعم المنتج الوطني بالدّرجة الكافية.
- تفضيل المستهلك المحلّي للمنتجات الأجنبية المماثلة.
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلها من المنتجات.
- اتّجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسّسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النّهائي أو المستخدم الصّناعي، أو بالبيع لتجار التّجزئة الصّغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التّسويقية لهذه المنشآت وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.
- غياب التكامل بينها و بين المشروعات الكبيرة.

**5-5- مشاكل جبائية وجمركية:** يواجه المستثمرون مجموعة من المشاكل والضغوط من بينها ارتفاع معدّل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها، فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني وبالتّالي هذا المستوى من الضّغط الجبائي على المؤسّسات يؤدي بها في الغالب الى التوقف عن نشاطها أو تحويل رؤوس أموالها من الدّائرة الإنتاجية إلى التّجارية.

## IV. الخاتمة

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا حيويا وهاما في الاقتصاد الجزائري ذلك أنها من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر والبطالة، من خلال توفير مناصب الشغل، واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة حجم الاستثمار، ومساهمتها في الناتج الداخلي والزيادة في القيمة المضافة.

كما تترجم زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال التسع سنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وخفض البطالة بتحسن محسوس لمناخ وبيئة أعمال هذا القطاع، بغض النظر عن المساهمة الضئيلة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويعود هذا التحسن نتيجة دعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض، فهذه الزيادة المستمرة في القطاع على العموم هي تأكيد لنجاعة المؤسسات والبرامج الداعمة في تأدية مهامهم والأعمال المنوطة إليهم.

ونظرا لأهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد نقترح ما يلي:

- تبسيط الإجراءات الإدارية مما يسهل عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم بشكل أسرع ؛
- ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة حتى تتمكن المشروعات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها؛
- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة خاصة بالاستثمار في هذا القطاع تيسر للمستثمر الحصول على المعلومة الضرورية.

## V. المراجع:

**1.** Paul-Arthur Fortin, Devenez entrepreneur : Pour un Québec plus entrepreneurial, 2ème édition, Presses Université Laval, Québec, 1992.

**2.** إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد6 ، جوان2002.

**3.** آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2010.

**4.** بوهمزة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية (سطيف)، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 ماي2003.

**5.** توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

**6.** تومي ميلود، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل، 2006.

**7.** الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 01 جوان 1994.

**8.** الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 20 جويلية1994.

**9.** الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت2001.

**10.** رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر، مصر، 2008.

**11.** زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006.

**12.** سامي هباش، دراسة واقع نظام مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دراسة حالة عن ولاية سطيف، رسالة ماجستير تخصص علوم مالية، جامعة تبسة، 2009-2010.

**13.** سكينة بوخامة ورابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الاقتصادية، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 76، 2006.

**14.** شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، الأردن، 2000.

**15.** صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر،1953.

**16.** صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.fgar.dz، بتاريخ 2019/03/04.

**17.** ضو ناصر، علي العبسي، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

**18.** طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في التمويل الدولي غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

**19.** عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد01 2003.

**20.** غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى العلمي الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

**21.** فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (مدخل رواد الأعمال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

**22.** قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

**23.** قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجيستر جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 .

**24.** كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

**25.** لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص، جامعة الجزائر،2004.

**26.** ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،2012.

**27.** ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

**28.** المادة 01، 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

**29.** المادة 02، 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

**30.** المادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994.

**31.** المادة 23-25، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

**32.** محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أفريل، 2006.

**33.** مليكة مدفوني، تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة تبسة، 2004.

**34.** نبيل جواد، إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

**35.** نصر الدّين بن نذير، الإبداع التكنلوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.

**36.** وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلايجي، الأغواط، يومي08-09 أفريل 2002.